الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٨٦
الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٦١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/50/670)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عملا بالمقرر المتخذ صباح أمس في الجلسة الثالثة والثمانين أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في إطار المؤتمرات الدولية المختلفة التي عقدت مؤخرا يحتل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مكانا خاصا. ففي كوبنهاغن حاول مجتمع الأمم للمرة الأولى أن يبحث بأسلوب متكامل العوامل التي تؤثر إيجابيا وسلبيا على التنمية البشرية والاجتماعية. وقام فيه رؤساء الدول والحكومات بإلزام أنفسهم بالعمل على إيجاد ثقافة تقوم على التعاون والمشاركة لتلبية احتياجات الجميع، ولا سيما أشد الناس تأثرا بالنكبات البشرية.

وقد سجل مؤتمر القمة لحظة هامة في فهمنا لكلمة "التنمية". ولن يمكن على الإطلاق بعد عقد مؤتمر القمة في كوبنهاغن، أن تنفصل هذه الكلمة عن بعدها الأساسي الاجتماعي والإنساني. إن مبدأ مركزية الإنسان في عملية التنمية الذي تم الاعتراف به بالفعل في إعلان ريو قد رسخ بوصفه مبدأ أساسيا في أي مفهوم حقيقي للتنمية. وعندما يتكلم مؤتمر القمة في كوبنهاغن عن

"التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس". (A/CONF.166/9، الفقرة ٥ من المرفق الأول).

فمن الواضح أنه يود أن يجعل مركزية الإنسان هذه مفتاح تفسير هذه العبارة. ولا يمكننا أن نتكلم بحق عن التنمية إلا إذا كفلنا واحترمنا احتياجات وأمن كل الأفراد والمجتمعات. ولا يمكننا أن نتكلم عن التنمية الحقيقية إلا عندما يتم احترام حقوق الجميع وعندما يتمكن جميع الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى ما يلزمهم لكي يمارسوا حقوقهم بفعالية. والسبيل الذي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86972
9586972

تتبعه الحكومات في متابعة مؤتمر القمة سيكون مؤشرا على الجدية التي تريد أن تستجيب بها للالتزامات الرسمية التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن.

وقد أكد مؤتمر القمة على المسؤولية الأساسية التي تتحملها الحكومات الوطنية عن التنمية الاجتماعية، في نفس الوقت الذي أقر فيه بأن التنمية الاجتماعية

"لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا بالالتزام الجماعي والجهود الجماعية للمجتمع الدولي". (A/CONF.166/9، الفقرة ٢٦ (ج))

وحقيقة الأمر أنه على مستوى المجتمع الدولي، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على خلاف المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا، ليس لديه جهة مركزية واضحة في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق نتائجه. لقد تناول مؤتمر القمة مجالات تقع في اختصاص هيئات ووكالات متخصصة مختلفة. إلا أنه من المهم ألا تفقد عملية المتابعة أي قدر من النهج المتكامل في معالجة المسائل، وهو النهج الذي كان الطابع الأصيل لمؤتمر القمة. وقد يصح أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية بدور خاص في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة هذا النهج المتكامل وتطويره. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تعزيز لجنة التنمية الاجتماعية وجعلها أكثر فعالية لكي تصبح جهة تنسيق مركزية مما يشهد بالتزام منظومة الأمم المتحدة بإعطاء التنمية الاجتماعية الأولوية في أنشطتها.

وقد اعترف مؤتمر القمة أيضا بالإسهام الخاص المطلوب من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني تقديمه للتنمية الاجتماعية. إذ دعي كل الفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية إلى أن يعززوا الشعور بالتضامن في عالم اليوم، سواء داخل فرادى البلدان أو على الصعيد الدولي.

ولا يمكن للإنسان أن يصل إلى التنمية الكاملة إلا بروح المشاركة مع الآخرين والتضامن معهم. ولا يمكن لشخص، ولا لمجتمع، ولا لوحدة اقتصادية العيش في عزلة عن الآخرين. والاعتراف بالترابط القائم بين كل الدول إنما يعزز التطلع إلى المزيد من التضامن. وعملية العولمة، في غياب الضمانة المتمثلة في التمسك الأخلاقي بمبدأ التضامن، لن تسفر إلا عن زيادة حدة الاختلالات الموجودة. فالسلام والتنمية إنما يعتمدان على قدرة الأفراد والشعوب على إقامة أواصر التضامن. والبابا يوحنا بولس، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعرب عن رغبته في تحقيق قدر أكبر من التضامن، مطالبا بأن يُنظر إلى المجتمع الدولي بوصفه:

"أسرة للأمم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠)

وذكر البابا:

"إن لفظة "الأسرة" تثير في النفس بمجرد ذكرها مفهوما يتجاوز مجرد العلاقات الوظيفية أو مجرد تلاقي المصالح. إن الأسرة بطبيعتها مجتمع يقوم على الثقة المتبادلة والدعم المتبادل والاحترام الصادق. وفي العائلة الصحيحةلا يسيطر القوي على الضعيف بل يجد الأعضاء الضعفاء، بسبب ضعفهم ذاته، ترحيبا أكبر وعناية أكبر". (المرجع نفسه)

ولا بد أن يكون لروح التضامن هذه أثرها على العلاقات داخل كل دولة. فعندما تكلم البابا يوحنا بولس عن موضوع الفقر، في سياق مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، وجه هذا السؤال المتعلق بالبدائل التي يواجهها اليوم كل مجتمع:

"هل نريد مدنية محبة تشمل كل الإنسانية، أم مدنية اعتزال فردي، تفتقر إلى المحبة وتقودنا لا محالة إلى عالم لا يعرف إلى أين هو ذاهب؟" (خطاب إلى المجلس البابوي "كور أونوم"، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)

إلا أنه حتى بعد قطع الالتزامات في كوبنهاغن، نرى ظهور مزيد من المؤشرات - في مختلف أنحاء العالم - على الاعتزال الفردي والجماعي تخليا عن روح التضامن الحقيقية - وهذا التراجع إلى العزلة الفردية والجماعية لا يليق بعالم يمتلك إمكانات لم يسبق لها مثيل لحل أكثر مشاكل التنمية الاجتماعية إلحاحا. ولا بد أن نضمن عدم السماح للالتزامات النبيلة المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي بأن تتبخر بالرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها الآن كل الدول تقريبا.

ويجب أن تكون روح التضامن سمة ملازمة للنظم الاقتصادية. وقد أكد مؤتمر القمة في كوبنهاغن بوضوح أهمية:

"الأسواق الدينامية والمفتوحة والحرة". (A/CONF.166/9، الالتزام ١ (هـ))

ومع ذلك، فقد ذكر المؤتمر كذلك بضرورة التدخل في الأسواق بالقدر اللازم لمنع انهيارها أو النهوض بها من عثرتها، وتعزيز الاستقرار والاستثمار طويل الأجل،

وكفالة التنافس النزيه والسلوك القويم، ومواءمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس السياق، أكد على الحاجة إلى وضع برامج

"تخول للناس الذين يعيشون في فقر والمحرومين، وخاصة منهم النساء، الحق في المشاركة على نحو كامل ومنتج في الاقتصاد والمجتمع، وتمكنهم من القيام بذلك". (المرجع نفسه)

وعلى الرغم من أن الوثائق الختامية لمؤتمر القمة لم تعمد إلى طرح رؤية شاملة وكاملة لدور الاقتصاد في خدمة المجتمع الإنساني، فإن هناك إشارات كثيرة تدعو إلى وجوب الأخذ بنهج مبتكرة في هذا المجال. ومن المأمول فيه أن تكون بعض هذه المجالات موضع دراسة أعمق وبحث أوفى في المستقبل. فتمكين الجميع من الانتفاع بفرص التنمية والأمن الاقتصاديين يشكل تحديا رئيسيا للمستقبل. وأي نظام اقتصادي يترك قطاعات كبيرة من السكان على هامشه، دون أن تتوفر لهم فرص الوصول إلى مزاياه وفرصه، وبخاصة العمالة، لا يعد نظاما عادلا، ولا كفؤا من الناحية الاقتصادية.

فينبغي لأي نظام اقتصادي أن يشجع الجميع على المشاركة والمساهمة فيه على أوسع نطاق ممكن. وأضاف قداسة البابا قائلا:

"إن الفقر لا يمكن استئصال شأفته نهائيا إلا إذا تولى الفقراء تقرير مصيرهم بأنفسهم واشتركوا في خلق وتنفيذ البرامج التي تخصهم بشكل مباشر. فبهذه الطريقة وحدها سيكتشفون كرامتهم من جديد". (خطاب موجه إلى المجلس البابوي "كور أونوم" بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، رقم ٢)

ويود وفد الكرسي الرسولي أن يسرعي اهتماما خاصا إلى الالتزامات والوعود التي تم التعهد بها في كوبنهاغن فيما يتعلق بمسألة الديون الخارجية، لا سيما ديون أفقر البلدان. ومن الضروري زيادة التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لرصد أعباء الديون وتخفيف آثارها، لا سيما الديون التي تنتقص من قدرة البلدان على تخصيص الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. إن الالتزام بإيجاد تقنيات لتحويل الديون لصالح برامج التنمية الاجتماعية والالتزام المتعلق بالتنفيذ الفوري لبعض التدابير المؤاتية لصالح أفقر البلدان ينبغي ألا يظلا حبرا على ورق.

وفي كوبنهاغن، اعترف رؤساء الدول

"بأن على مجتمعاتنا أن تلبي على نحو أكفأ الاحتياجات المادية والروحية للأفراد وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها في جميع بلداننا ومناطقنا على اختلاف مواقعها". (A/CONF.166/9، ص ٥، الفقرة ٣)

وهنا أيضا نجد تأكيدا على أن رؤية التنمية الاجتماعية التي أقرتها القمة وأقرها المشاركون فيها كانت

"رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية". (المرجع نفسه، ص ١٠، الفقرة ٢٥)

والواقع أن إحدى الحلقات الدراسية التحضيرية للقمة كانت تتعلق على وجه التحديد بموضوع الأبعاد الأخلاقية والروحية للتقدم الاجتماعي. فمن غير الممكن أن تكون هناك رؤية للتقدم الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية لا تنظر بعمق في نهاية المطاف في الحاجة إلى تجديد الروح الإنسانية وتبدي إعجابها بالطبيعة الخيرة والكرامة المتأصلة في الإنسان ولكنها تتوقف أمام الشر الذي يستطيع البشر أن يلحقوه بإخوانهم وأخواتهم.

وتدرك الحكومات حدود ولايتها ومجال اختصاصها في هذا المضمار، ولكن التجربة تبين مدى ضرورة مواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم في ميدان التنمية الاجتماعية بروح التعاطف والمسؤولية والشجاعة. ونحن نعلم أن العديد من الجراح الاجتماعية الكبرى التي يتسم بها عصرنا، لا سيما نتيجة للحروب والصراعات لا يمكن أن تلتئم إلا في إطار الصفح والمصالحة والاحترام الكامل لحقوق الأفراد والمجتمعات.

هذه هي القيم الأخلاقية والروحية التي نعترف جميعا بأنها ضرورية للتنمية الاجتماعية. ويتطلب برنامجنا من أجل المستقبل أن نتعمق في النظر إليها وفي نمط المجتمع الذي نود أن ننشئه وننقله إلى الأجيال المقبلة. وينبغي أن تساعد الحكومات كل الذين يودون تقديم مساهمتهم في عملية التأمل والعمل هذه. كما يتعين عليها أن تكفل وجود مناخ يفضي إلى الحوار وبناء الروح المجتمعية على كل مستويات المجتمع. ويجب أن يكون التنوع الثري للتقاليد الثقافية موضع ترحيب وقبول حسن. والإلهام الذي يستمده عدد غفير من الناس من معتقداتهم الدينية ينبغي أن يسمح له بالازدهار لخير الجميع. وعلى الحكومات والمنظمات الدولية أن تحترم المشاعر الثقافية والدينية للجميع، وللشعوب الأصلية بصفة خاصة. ولا بد من دعم الأسرة حتى يمكنها أن تضطلع

بمزيد من الفعالية بدورها الذي لا عوض عنه في عالم متغير.

هذه كلها جوانب تمت إلى التراث الإنساني. وحمايتها مطلوبة باعتبارها حقا أساسيا. ويجب ألا يؤدي الاحترام المشروع للتعددية في مجتمعاتنا إلى إضعاف التزامنا بتلك القيم المشتركة التي بدونها يفقد المجتمع إحساسه بالتماسك والقصد.

ويود الكرسي الرسولي أن يقدم تعاونه الكامل في عملية متابعة نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وقد عهد إلى المجلس البابوي للعدالة والسلام بمسؤولية خاصة عن متابعة هذه المهمة في إطار الكرسي الرسولي. وسوف يكثف المجلس جهوده للإسهام بروح التعاون ومن خلال البحث والتأمل وتنسيق جهود شتى المؤسسات الكاثوليكية حول كل المواضيع الرئيسية للقمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في أية مشاريع قرارات تقدم في إطار البند ١٦١ من جدول الأعمال سيتم في تاريخ لاحق يعلن عنه في حينه.

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

تقرير الأمين العام (A/50/744)

مشروع القرار A/50/L.46

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان ليتولى عرض مشروع القرار A/50/L.46.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/50/L.46 المعنون "المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" في إطار البند ١٦٥ من جدول الأعمال. وقد أذن لي واضعو هذا النص والمتفاوضون بشأنه بأن أقدم مشروع القرار هذا نيابة عنهم.

وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/50/L.46 انضمت البلدان التالية إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار: اثيوبيا، الأرجنتين، إسرائيل، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، ايرلندا، ايطاليا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، الدانمرك، رواندا، زامبيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سورينام، سيشيل، شيلي، غيانا، غينيا الاستوائية، فنزويلا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، المغرب، ملاوي، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، اليونان.

إن مشروع القرار وجيز جدا لكنه هام، لقد كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين قفزة إلى الأمام من أجل تمكين المرأة. واشتراك الآلاف من ممثلي الحكومات وأعضاء المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية والخبراء والجامعيين أتاح لنا التوصل إلى خاتمة مناسبة بعد عمليتنا التحضيرية وإلى اتخاذ قرارات سليمة.

بيد أن وثائق المؤتمر مهما كانت جليلة لا يمكن أن تضم التنفيذ الآلي. وقد قررنا في بيجين أن خطوتنا التالية ستكون الجمعية العامة التي ستنهض - باعتبارها أعلى هيئة حكومية دولية في الأمم المتحدة - بالمسؤولية عن تقرير السياسة العامة وتقييم متابعة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة. ونحن هنا اليوم للمصادقة على الإلتزامات التي قطعناها على أنفسنا في بيجين.

مشروع القرار المطروح علينا جاء نتيجة مشاورات مفتوحة العضوية حضرتها مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان ونيوزيلندا واستراليا والنرويج والاتحاد الروسي وأوكرانيا ورومانيا وغيرها من دول وسط أوروبا، ودول البلطيق ودول أخرى كثيرة، ومشروع القرار المعروض على الجمعية هو نص تم الاتفاق عليه.

يتضمن مشروع القرار فقرة واحدة في الديباجة تلاحظ الاختتام الناجح لأعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي توج باعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي الفقرات الأربعة التي يتضمنها المنطوق تعرب الجمعية العامة عن شديد امتنانها لحكومة جمهورية الصين الشعبية لاستضافة المؤتمر، وتحيط علما بتقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتؤيد إعلان ومنهاج عمل بيجين بصيغتهما المعتمدة في المؤتمر في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وتطلب إلى جميع الدول وجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة

وسائر المنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية اتخاذ إجراءات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين تنفيذا فعليا.

وبعد اعتماد مشروع القرار يمكننا أن نتخذ خطوات أخرى ضرورية لتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين.

بهذه المناسبة أود، بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار، أن أشكر حكومة الصين وشعبها لاستضافتها للمؤتمر. ونود أن نشكر أيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة التي أدارت بنجاح العملية التحضيرية ومكنت المؤتمر من الوصول إلى نتيجة ناجحة.

كذلك أود أن أشكر جميع المفاوضين الذين شاركوا في صياغة النص الحالي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار وجيز جدا فإن المفاوضات التي دارت بشأنه كانت طويلة ومكثفة. إنني أقدر روح التوفيق التي أبداها جميع المتفاوضين.

وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة الثالثة على توجيهه العام لنا ومشورته خلال مشاوراتنا وأشكر كذلك السيدة كاتي ستار نيول أمينة اللجنة الثالثة لقيامها بتسهيل العملية. ونوجه شكرنا الخاص إلى السيد جون ماتياسون، فلولاه لما كان باستطاعتنا أن ننجز عملنا بكفاءة. ونشكر كذلك السيدة كريستين براوتيغام على دعمها ومساعدتها القيمين.

وأخيرا أود بالنيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار أن أعرب عن أملي، في أن يعتمد مشروع القرار A/50/L.46 بتوافق الآراء.

السيدة سامونتي - ليمجوكو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الحركة الدولية للمرأة قطعت شوطا طويلا. والطريق إلى المساواة والحرية قادنا إلى المكسيك في ١٩٧٥ حيث اعتمدنا خطة عمل أدت إلى اعتماد الأمم المتحدة، للعقد الدولي للمرأة، ثم بعد سنوات قليلة إلى اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومضى بنا الطريق إلى كوبنهاغن في ١٩٨٠ حيث اعتمدنا برنامج عمل ركز على التعليم والعمالة والصحة. وفي عام ١٩٨٥ قادنا الطريق إلى نيروبي حيث رسمنا الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ استنادا إلى ثلاث قضايا جوهرية هي المساواة والتنمية والسلام. وتستهدف هذه الاستراتيجيات النهوض بتمكين المرأة وتمتعها بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ونجحت هذه الاستراتيجيات في إيجاد حساسية في العالم للمسائل المتعلقة بمعاملة الجنسين، بيد أنه في منتصف العقد أصبح واضحا على نحو متزايد أنه لم يتحقق تقدم فعلي كبير في هذا الصدد. وبدا أن الحركة فقدت زخمها. ولكن قادنا أخيرا الطريق، شرقا، إلى بيجين حيث رأينا أكبر تجمع للرجال والنساء بهدف واحد هو إعادة تنشيط حركة المرأة صوب المساواة والسلم والتنمية.

وكان مؤتمر بيجين تتويجا لنضال طويل وشاق لتأخذ المرأة مكانها الصحيح تحت الشمس. وأعلنا في بيجين إننا لن نكون بعد الآن مواطنين من الدرجة الثانية، وطالبنا بأن يكون القرن الحادي والعشرين قرن المرأة. وفي بيجين قلنا لنساء العالم: ها قد جاء وقتنا!

وعلى أساس ١٢ مجالا من المجالات التي تحظى باهتمام بالغ اتخذنا في بيجين قرارات جليلة ستغير بالتأكيد مستقبل نساء العالم - وبطبيعة الحال مستقبل رجالهن. وإعلان بيجين هو إيضاح قاطع لتصميمنا على إحداث هذه التغيرات وعلى إعادة تأكيد أهداف المساواة والتنمية والسلم لجميع النساء في كل مكان ولصالح الإنسانية جمعاء.

ولئن كان الإعلان يعترف بالتقدم الذي تحقق لمركز المرأة فإنه يستهجن بشدة استمرار مظاهر الإخلال بالمساواة بين المرأة والرجل وزيادة تأنيث الفقر باعتبارهما السببين الرئيسيين في عدم التساوق في التقدم المشاهد في هذا المجال.

وحدد منهاج العمل الأعمال التي يجب أن تقوم بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني من أجل تمكين المرأة. ومن خلال هذه الأعمال يستهدف المنهاج الإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وتذليل جميع العقبات التي تعترض سبيل مشاركتها النشطة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة بالحصول على نصيب كامل ومتساو في صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويكرس المنهاج مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل داخل البيت وفي مكان العمل وفي المجتمعات الوطنية والإقليمية والدولية الأوسع نطاقا.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى إسهام الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والمنظمات الحكومية

الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في إثراء منهاج العمل.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك بلدي الفلبين، يشرفني أن أؤيد بأقوى عبارات الرضا، وبتفاؤل كامل نابع عن اقتناع وإيمان، وبأمسى التوقعات، إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي كان شعاره: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتعاون بالكامل من أجل تنفيذ الإعلان ومنهاج العمل بفاعلية وشكل تام. وندعو شتى هيئات الأمم المتحدة ومحافلها إلى أن تبذل أقصى ما بوسعها للعمل على تحقيق الاتفاقات المعتمدة في بيجين في أبكر وقت. وندعو أفراد المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع، إلى التعاون مع الحكومات في الوفاء بالطموحات التي تم الإعراب عنها ببلاغة شديدة في بيجين. وأخيرا، وهذا أمر له أهمية قصوى وحاسمة في نجاح هذه المساعي، نحن لا نطالب فقط بموارد كافية بل بموارد جديدة وإضافية لتيسير تنفيذ الإعلان ومنهاج العمل.

ومن دواعي سروري وشرفي الكبيرين أن أنقل، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وبالنيابة عن بلدي، الفلبين، إلى حكومة الصين وإلى الشعب الصيني شكرنا الحار وتقديرنا المخلص لاستضافتهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وللتسهيلات الممتازة التي وفرت له بعناية وسماحة بالغين، والأهم من ذلك ، لحرارة الضيافة التي أوليت للمشتركين والمراقبين في المؤتمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن اقترح إغلاق قائمة المتكلمين في هذه المناقشة في الساعة ١٦/٠٠ من بعد ظهر اليوم. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بناء عليه فإنني أطلب إلى الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

السيد لكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لي الشرف أن اتكلم، في هذه الجلسة العامة المكرسة لتلقي وتأييد نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن استونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا التي ضمت صوتها إلى هذا البيان.

لقد انتهى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر الماضي باعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأن منهاج العمل ونتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لا يشكلان معلما بارزا على طريق كفالة المساواة بين الرجل والمرأة، والبنين والبنات، في كافة مجتمعاتنا فحسب، وإنما يشكلان أيضا التزاما سياسيا بالعمل من أجل بلوغ أهداف المساواة والتنمية والسلم بحلول عام ٢٠٠٠.

ويرحب الاتحاد الأوروبي، بحرارة وارتياح، بنجاح مؤتمر بيجين. وإننا لنود أن نعرب عن امتناننا لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية لإتاحتهما عقد المؤتمر في بيجين.

لقد كان من بواعث تشجيعنا البالغ ما تحقق من تضامن بين النساء من مختلف مناطق العالم أثناء العملية التحضيرية وخلال المؤتمر ذاته.

لقد أولت مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى بالفعل، من مناظير مختلفة، اهتماما خاصا لمواضيع من قبيل تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومساهمة المرأة في التنمية. وقد بني مؤتمر بيجين على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة، ووفر نهجا عالميا شاملا من أجل النهوض بالمرأة، وحدد المجالات الحرجة التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وصاغ الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ونحن ملتزمون بقوة بالإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر وبتنفيذهما بالكامل وبفاعلية.

إن منهاج العمل يعد خطة لتمكين المرأة. ونحن نعيد التأكيد على أن من الواجب أن يكون بمقدور المرأة في كافة أنحاء العالم أن تشارك مع الرجل، بالكامل وعلى قدم المساواة، في عملية صنع القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في جميع ميادين المجتمع، لما فيه صالحهما وصالح المجتمع بأكمله. وفي هذا الصدد، تكتسي المشاركة في الميدانين السياسي والاقتصادي أهمية خاصة. وعلاوة على ذلك يتعين على كل من المرأة والرجل تحمل المسؤوليات والمشاركة بالكامل في جميع الإجراءات التي تتخذ من أجل تحقيق المساواة.

ونحن نعترف ونشيد تماما بالدور الذي قامت به المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، وحركات الدعوة لقضية المرأة، وآحاد النساء والرجال، في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته، وكذلك في محفل المنظمات غير الحكومية الذي عقد في هوايرو.

ونشجع هؤلاء جميعا على المشاركة بنشاط في تنفيذ ومتابعة الإعلان ومنهاج العمل.

إن التحدي الحقيقي يبدأ الآن. وتقع المسؤولية عن التنفيذ والمتابعة على عاتق الحكومات بالدرجة الأولى. ويتعين علينا أن نعبئ الإرادة السياسية والموارد الضرورية من أجل هذا الغرض. وإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة على كافة الأصعدة الوطنية - والإقليمية والدولية - أن تدعم هذا الجهد المشترك وتساهم فيه. فتحسين حالة المرأة في جميع البلدان وفقا لمنهاج العمل لن يكون فيه تحقيق لمصلحتها وحدها بل تحقيق لمصلحة البشرية بأجمعها.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي بقوة العملية التحضيرية ومؤتمر بيجين ذاته. ونحن نتابع السعي بنشاط في الوقت الحالي من أجل التنفيذ الكامل لمنهاج العمل ومتابعته. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع برنامج عمله الرابع من أجل المساواة في الفرص. وسنبني في الوقت الحالي على الزخم الذي تم التوصل إليه في بيجين لكي نعتمد، على الصعيد الوطني، التدابير الضرورية لترجمة أهداف المؤتمر إلى حقيقة واقعة بأسرع ما يمكن.

السيدة موتوسامي - آشي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني أن أعرض آراء الولايات المتحدة بخصوص الجهود المبذولة لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. لقد سعدت حكومتي تماما باعتماد هذا المؤتمر لمنهاج العمل ذي النظرة المستقبلية. وسيكون هذا المنهاج مخططا للجهود التي تبذل لمساعدة المرأة على المشاركة الكاملة، كمواطنة في المجتمع في كافة أنحاء العالم. لقد انتقل موطن التركيز الآن إلى تنفيذ المنهاج وإزالة العقبات التي تعترض الوفاء به في كل بلد.

وكان من دواعي الارتياح لحكومتي أنه على الرغم من التنوع الذي لم يسبق له مثيل فيمن كانوا ممثلين في المؤتمر، تحققت درجة غير مسبوقة من الاتفاق. فتوافق الآراء في بيجين دار حول المبادئ الأساسية التالية: إن العنف ضد النساء يجب أن يتوقف، وينبغي الاعتزاز بالبنات على قدم المساواة مع البنين، ويجب أن تتاح للنساء فرصة متساوية للتوصل إلى التعليم والعناية الصحية والإمساك بروافع السلطة الاقتصادية والسياسية، وينبغي تقاسم المسؤوليات العائلية، وحقوق الإنسان للنساء هي جزء لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان - فلا هي قابلة للفصل ولا هي مختلفة عن حقوق الرجال.

ومنذ نصف قرن، كانت سيدة أولى عظيمة في الولايات المتحدة هي ايليانور روزفلت، القوة الدافعة وراء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا العام شعر الأمريكيون بالفخر عندما نهضت سيدة أولى شجاعة أخرى، هي هيلاري رودهام كيلنتون، لتؤكد من جديد، بلسان بليغ، التزام أمريكا بذلك الإعلان وبتطبيقه على جميع البشر.

إن الإعلان العالمي ليس وثيقة من وثائق الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب. فجذوره الروحية والخلقية موجودة في جميع الثقافات. ولب هذا الإعلان هو التمييز الأساسي بين القهر والحرية. وعندما نطبقه اليوم يجب أن نؤكد أنه لا ينبغي أن تجد أم نفسها مضطرة إلى التخلي عن بنتها بسبب تفضيل المجتمع للذكور. ولا ينبغي إرغام امرأة أو بنت على أن تعاني بترا في أعضائها الجنسية، أو على إجراء عملية إجهاض لها، أو على أن تمارس البغاء، أو على أن تتزوج، أو أن تكون طرفا في اتصال جنسي، ولا ينبغي إرغام أي امرأة على أن تظل ساكتة خوفا من اضطهاد سياسي أو من اعتقال أو من عسف أو من تعذيب، وينبغي أن تكون لكل امرأة حرية اتخاذ قراراتها بشأن الصحة، بما في ذلك خصوبتها. وينبغي أن يكون لجميع النساء حق المشاركة في تشكيل مصير مجتمعاتهن وبلدانهن. إن تلك مبادئ بسيطة، ولكنها لو احترمت حول العالم لكانت لها نتائج مدهشة.

ورغم المكاسب الحديثة، تظل النساء موردا بشريا مستهانا بقيمته ومتخلف النمو. وليس معنى ذلك أن النساء يعانين صعوبات في العثور على عمل، فهن يقمن في كثير من المجتمعات، بالإضافة إلى إنجاب الأطفال، بمعظم العمل غير المرتبط بالأطفال. ولكن كثيرا ما يحال بينهن وبين تملك الأرض ويستبعدن من المدارس وينكر عليهن الحصول على الائتمان المالي، ويزودن بقدر أقل من الغذاء ولا يسمح لهن بصوت يذكر، أو لا يسمح لهن بأي صوت على الإطلاق، في شؤون الحكم.

فليس من قبيل الصدفة أن معظم من يعانون الفقر المدقع في العالم هم من النساء. وكثيرا ما يتركن لتولي العناية بالأطفال دون مساعدة من الأب. وتقع الكثيرات منهن، في سن صغيرة، في شرك من الجهالة وانعدام الحول والاستغلال. فتأملوا مثلا أن أكثر من نصف حوادث قتل النساء في كثير من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، يرتكبها أزواج أو رفقاء، حاليون أو سابقون. ولدينا ما يفيد بأن دعارة الأطفال آخذة في النمو في بعض الأماكن لأن العملاء يعتقدون أن البغايا الأكبر سنا يكون احتمال إصابتهن بفيروس فقدان المناعة البشرية أشد وأكبر. وفي عديد من المجتمعات الريفية تقوم النساء بكثير من الأعمال الزراعية وبجميع أعباء تربية الأطفال، غير أنه ينكر عليهن أي دور في اتخاذ القرارات المالية. ثم إن

النساء، في كل مكان تقريبا يعانين من التمييز ومن هياكل اجتماعية واقتصادية غير عادلة.

إن مؤتمر المرأة لم يكن في استطاعته أن يحل تلك المشاكل بين عشية وضحاها، إلا أنه كان بوسعه، واستطاع فعلا، أن يرسم الخطوط العريضة لخطة لمعالجتها. وهذا أمر لا يهم النساء فحسب، بل يهم كل إنسان. إن إطلاق القدرة الإنتاجية للنساء هو من مفاتيح كسر دائرة الفقر ورفع مستويات المعيشة في كل مكان. فعندما يتم تمكين النساء، تتعزز الأسر، ويتلقى النشء قيما بناءة للمجتمع، ويبطأ تفشي الأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي، ويصبح من المستطاع تحقيق النمو المستدام حقا.

وإذا قيس المؤتمر العالمي الرابع بمقياس المبادئ الأساسية التي تم تأكيدها في بيجين، وجب أن يعتبر خطوة رئيسية إلى الأمام. غير أن المقياس الحقيقي لإنجازاته لن يوجد فيما حدث هناك، بل فيما يحدث الآن - أي في الخطوات التي تتخذ للوفاء بالالتزامات التي تم الارتباط بها هناك. وهنا ستقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية. غير أن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بثلاث وظائف جوهرية هي: أولا، يمكن أن تكون مثلا يحتذى بتوفير معاملة عادلة ومتساوية داخل المنظمة وفي البرامج التي تديرها المنظمة. وثانيا، تستطيع أن تنسق الأعمال بحيث تدفع مركز النساء قدما بوضع قائمة بالتوصيات التي صدرت ليس فقط في بيجين بل كذلك في المؤتمرات والاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع، التي سبقت بيجين وإعطاء تلك التوصيات الأولوية الواجبة. وثالثا تستطيع أن ترصد تنفيذ منهاج العمل حول العالم وتقدم تقريرا عن ذلك التنفيذ.

في هذا الصدد تشعر حكومتي بالارتياح لالتزام الأمين العام بالعمل على إيجاد تنسيق قوي بين هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة على سبيل متابعة المؤتمر.

ويطيب لحكومتي أيضا أن تقدم التأكيد التالي: إن الولايات المتحدة عازمة على الوفاء بالالتزامات التي رسمت السفيرة أولبرايت خطوطها العريضة في بيجين، تنفيذا لمنهاج العمل. وسوف نركز جهودنا بصفة خاصة على مكافحة المشكلة الخطيرة جدا الماثلة في العنف العائلي، وعلى تحسين صحة النساء، وعلى زيادة الوعي بمرض الإيدز، وعلى إيجاد بيئات عمل صديقة للأسرة، وعلى تشجيع توفير فرص الحصول على الائتمان للنساء اللائي يقمن بمشروعات مختلفة. وسوف يقوم مجلس جديد مشترك بين الوكالات، عينه الرئيس كلينتون لهذا الغرض بالذات، بالتنسيق بين تلك الأنشطة وغيرها من الأنشطة.

لقد تزايدت في العقود الأخيرة الفرص أمام النساء، سواء في الولايات المتحدة أو حول العالم، فلم يعد السؤال هو هل يا ترى سيكون للنساء من جميع البلدان صوت قوي في التحكم في مصائرهن، بل السؤال هو متى وكيف سيتم بلوغ هذا الهدف. غير أن بناء المجتمعات القائمة على إشراك الجميع لا تزال مهمة مستمرة. فقد ظلت الولايات المتحدة تبذل الجهود في هذا السبيل طوال قرنين. وعلى مدى أكثر من نصف تاريخنا، وحتى تاريخ يرجع إلى ٧٥ عاما قبل آب/أغسطس الماضي، لم تكن النساء الأمريكيات يستطعن حتى مجرد الانتخاب. وهناك الكثير من المجتمعات التقليدية أو الاستبدادية التي لا يزال أمامها طريق طويل جدا يتعين عليها أن تقطعه. والمؤتمر الرابع المعني بالمرأة يوفر خريطة للطريق يمكن لكل بلد أن يستعملها كي يسير قدما، مهما كانت الممارسات والسياسات المعمول بها حاليا.

ويوفر المنهاج أيضا للمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات القواعد الشعبية بيانا، ووفق عليه دوليا، بالمبادئ والأهداف يمكنها اتخاذه سندا في السعي إلى إحداث مزيد من التغيير الإيجابي. وبذلك سيعطي المنهاج قوة دفع خطوات تجري في فصول الدراسة وداخل البيوت والمحاكم ومجالس الإدارة حول العالم كله أي للخطوات التي ترمي إلى ترجمة الوعد إلى حقيقة وجعل فكرة المساواة واقعا ملموسا في حياة الناس.

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة هو جزء من عملية امتدت على مدى عدة قرون للتكيف مع البيئة التكنولوجية والاجتماعية والثقافية المتغيرة. وهو أيضا جزء من نضال تاريخي لبناء مجتمعات تقوم على أساس القانون ومراعاة مقتضيات اللياقة والاحترام لكرامة كل كائن بشري.

قالت اليانور روزفلت في إحدى المرات إنه إذا كنا عازمين على إحراز تقدم فينبغي لنا:

"أن نمسك بأي شيء يمثل خطوة إلى الأمام ... لأن التغييرات الكبيرة في المجتمع البشري إنما تدرك بالسير الوئيد"

إن مؤتمر المرأة سيكون نجاحا، بالنسبة لحكومتي، إذا جعلنا نقترب ولو قليلا من اليوم الذي سوف تستطيع فيه البنات في العالم كله أن ينظرن إلى الأمام واثقات بأن حياتهن سوف تقيَّم حق قيمتها، وأن شخصيتهن الفردية سوف تحترم، وحقوقهن سوف تحمى ومستقبلهن سوف تحدده بمهاراتهن الذاتية وشخصيتهن.

في مثل هذا العالم ستثرى حياتنا جميعا - من رجال ونساء وبنين وبنات. إن الولايات المتحدة ذهبت إلى بيجين لإحراز تقدم نحو إيجاد عالم من هذا القبيل. وشاركت - بنشاط وقوة وفخر - في تشكيل جدول أعمال يتضمن اتخاذ خطوات سوف تدفعنا جميعا، عند تنفيذها، إلى الاقتراب كثيرا من ذلك الهدف.

السيد وانغ شواشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): كان المؤتمر العالمي المعني بالمرأة والمحفل، اللذان عقدا في بيجين في أيلول/سبتمبر الماضي، ناجحين تماما. فقد اجتمع في بيجين ما يربو على ٠٠٠ ٤٦ ممثل وصديق من جميع أنحاء العالم ليناقشوا قضايا رئيسية ذات أهمية بالغة للمرأة، ووضعوا برامج للتعجيل بتحقيق "المساواة والتنمية والسلم"، في مناخ ساده الدفء والوئام والروح العملية".

وكان نطاق المؤتمر وعدد المشاركين فيه كبيرين إلى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. وأظهر المؤتمر أن النهوض بالمرأة أصبح اتجاها لا يمكن عكسه في عالم اليوم. كما أظهر توافقا واسع النطاق في آراء جميع البلدان بشأن النهوض بالمرأة وتشجيع التنمية الاجتماعية والسلام الدولي. وأظهر أيضا وجود إرادة سياسية لدى المجتمع الدولي، أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، لزيادة تحسين حالة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في وقت مبكر، كما بيَّن الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة في تشجيع النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم.

ويستهدف إعلان بيجين ومنهاج العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وقد حددا المبادئ والأنشطة والأعمال الاستراتيجية التي يجب اتخاذها للنهوض بالمرأة. ومما لا شك فيه أن هاتين الوثيقتين ستوجهان القضية العالمية للمرأة على مدى السنوات الخمس القادمة وتحملانها إلى القرن القادم. وللمؤتمر أهمية بعيدة المدى للنهوض بالمرأة وتعزيز السلم والتنمية والتقدم الإنساني. وبكل تأكيد، سيذكره التاريخ بوصفه معلما آخر في سجلات تطور المرأة في جميع أنحاء العالم.

والصين بوصفها البلد المضيف، بذلت جهودها للتأكد من نجاح المؤتمر. ومع أننا لسنا بلدا غنيا، فقد استثمرنا مقادير هائلة من الموارد المالية والمادية والبشرية، وفعلنا كل ما يمكن فعله دعما لجميع الاستعدادات للمؤتمر، مقدمين بذلك إسهاما في النهوض بقضية المرأة في جميع أنحاء العالم نحن مدينون لها به. وفي حين أننا نتشاطر فرحة نجاح المؤتمر، لم ننس ما تلقيناه من تفهم وتعاون ودعم في الإعداد للمؤتمر من الغالبية الساحقة من البلدان - لا سيما مجموعة الـ ٧٧ - والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والصحافة. وتلقينا أيضا التشجيع والمساعدة من ساسة عددين ونساء ناشطات وخبراء وباحثين أكاديميين وشخصيات من مختلف أنحاء العالم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة وشعب الصين، عن امتناننا لهم جميعا. وأتقدم بالشكر الخاص للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى؛ ووكيل الأمين العام السيد كتاني، المستشار الأقدم للأمين العام؛ والأمينة العامة للمؤتمر، السيدة مونغيلا؛ ولجميع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة المؤتمر لجهودهم التي لم تكل في الإعداد للمؤتمر ولإسهاماتهم الهامة في إنجاحه.

وقد ولَّد نجاح المؤتمر زخما قويا لتشجيع النهوض بالمرأة في العالم. بيد أن تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين على صعيد عالمي لا يزال مهمة عسيرة. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يستفيد من الفرصة المواتية الحالية لاتخاذ المؤتمر نقطة انطلاق لجهوده. وينبغي أن تعتمد تدابير محددة لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل بنية حسنة، ولترجمة التصميم إلى عمل والوعود إلى حقيقة، ليتسنى تحقيق الأهداف التي حددت في منهاج العمل في وقت مبكر وتشجيع النهوض بالمرأة على صعيد عالمي.

وما برحت الحكومة الصينية تعلق على الدوام أهمية على النهوض بالمرأة وتأخذ بسياسة المساواة بين الجنسين. وقد ألزمت نفسها دائما بحماية حقوق المرأة ومصالحها وبإبراز مبادراتها وقدرتها الإبداعية وإمكانياتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل والاضطلاع بأنشطة متابعة المؤتمر مظهرين مرة أخرى روحا عملية قوامها الوحدة والتعاون، وبذلك تمتلك نساء العالم حقا نصف البسيطة.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تقديري لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية لاستضافتهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وهو أول مؤتمر يعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكإمرئ ينتمي إلى بلد واقع في تلك المنطقة ومجاور للصين، يسعدني بشكل خاص أن مؤتمر بيجين قد حقق كل هذا النجاح.

لقد أتاح المؤتمر العالمي للمرأة للمجتمع الدولي فرصة ممتازة ليؤكد ثانية على التزامه بالمساواة بين الجنسين، وهو مبدأ أساسي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة قبل خمسين عاما، عندما أنشئت هذه المنظمة. والممثلون الذين اجتمعوا في بيجين كرسوا أنفسهم للنهوض بالمرأة وتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. وفي الحقيقة، قدم المؤتمر زخما قويا للجهود الرامية إلى تمكين المرأة وأسفر عن استراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف. والدول التي اجتمعت هناك ألزمت نفسها بالعمل. والآن حان الوقت لنفعل ذلك.

واليابان، كجزء من جهودها لمتابعة مؤتمر بيجين، تقدمت بمبادرة إلى اللجنة الثالثة في الدورة الحالية للجمعية العامة، لتعزيز الدعم الذي يقدم للأنشطة الرامية إلى استئصال العنف ضد المرأة على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي، لا سيما في البلدان النامية، وذلك بتحسين وسائل تعبئة الموارد المالية. وقد اعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن هذا الموضوع نتوقع له أن يعتمد بعد قليل في الجمعية العامة. وغني عن البيان، أن هذا مجال حساس من مجالات منهاج العمل. ومن الواضح أنه يتعين علينا تعزيز جهودنا في مجالات أخرى للنهوض بحالة المرأة ليتسنى إحراز تقدم في هذا الميدان كله.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر الدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في النهوض بالمرأة. لقد كان اسهاما كبيرا. وبالفعل، فإن عدد الأفراد الذين حضروا محفل المنظمات غير الحكومية ممثلين عن الجمعيات غير الحكومية اليابانية وحدها كان يربو على ٠٠٠ ٥. وهذه المنظمات تشكل بوضوح قوة دافعة لأنشطة متابعة المؤتمر.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ منهاج العمل وتحقيق أهداف المؤتمر تقع على الحكومات، التي يجب أن تعبئ جميع القوى الفاعلة في المجتمع المدني لتعمل معا لتحقيق هذه الأهداف. وحكومة اليابان، من ناحيتها، تعترف بهذه المسؤولية وتؤكد مجددا التزامها التام بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الوفد التونسي، إذ يتناول مسألة متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر الماضي، يؤيد تأييدا تاما بيان مجموعة الـ ٧٧ وينتهز هذه الفرصة ليهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، وزملاءه المسؤولين عن الهيئات المعنية بمسألة المرأة - وبشكل خاص السيدة غيرترودي مونغيليا - على النهج المتعدد الأبعاد البالغ الحسم الذي يتبع في النظر في الأمور المتعلقة بمركز المرأة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير وفد بلدي البالغ للجهود التي بذلتها جمهورية الصين الشعبية في سبيل تنظيم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتمكينه من أداء عمله بسلاسة.

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة هو آخر حدث من نوعه في قرن شهد تغيرا لم يسبق له مثيل في مركز المرأة. وفي هذا الصدد، ترحب تونس بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الوفود الحاضرة في بيجين بشأن الإعلان ومنهاج العمل، اللذين بوسعهما أن يدعما عددا من أوجه التقدم لصالح المرأة. وبالفعل، فإن منهاج عمل بيجين جاء خاليا من أي أحكام يكون فيها أي نكوص عما اتفق عليه في مؤتمري فيينا والقاهرة، بل إنه يعزز طائفة من النصوص الدولية التي تصور المرأة فردا كامل الشخصية وله كيانه القانوني.

وترحب تونس أيضا بالالتزامات المقطوعة في المؤتمر في هذه المجالات الثلاثة: اصلاح السياسات الوطنية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة؛ وتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٠٠؛ وتوجيه التعاون الدولي من أجل التنمية حتى يمكن للمرأة أن تشارك أخيرا في المزايا التي يتمتع بها الرجل.

لقد شارك بلدي بحماس واهتمام مستمر في الإعداد لمؤتمر بيجين. واستضاف أيضا مؤتمرا أفريقيا للخبراء ومحفلا للبحر المتوسط قبل أن يبدأ مؤتمر بيجين. ولذلك يحق لنا أن نعلق آمالا كبيرة على نتائج مؤتمر بيجين. إن الالتزامات المقطوعة في المؤتمر هي بالتأكيد التزامات طموحة، لكنها لن تكون بعيدة المنال إذا ما أظهرنا جميعا الإرادة الضرورية لتحقيقها بشكل كامل.

وبالنسبة لبلدي، الذي يهتم اهتماما خاصا بمشاركة المرأة في التنمية، يعد تنفيذ منهاج عمل بيجين مسألة ذات أولوية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات المقبلة. وفي هذا المجال، كما في مجالات أخرى عديدة، للتضامن الدولي دور أساسي من حيث المساعدة على تدعيم العمل الذي تقوم به الحكومات لتنفيذ التوصيات والتعهدات الدولية بغرض ضمان تحقيق تحسن ملموس في مركز المرأة.

وفي هذا الصدد، تأمل تونس أن ترى اسهاما أكبر تقوم به هيئات ووكالات الأمم المتحدة، كل في مجالها، ووفقا للمهام الموكولة إليها، في تنفيذ توصيات بيجين. وينبغي للمؤسسات والهيئات الدولية أن تتخذ إجراء في إطار أنشطتها وبرامجها لفترة ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ .

ونحن نعتبر أن تدخل هذه المنظمات سيكون مكملا مفيدا للتعهدات التي قطعتها على نفسها الحكومات ووسيلة لتقديم الدعم لها، ونحن ندعو الى تحقيق التضامن الدولي لتعبئة الأموال الضرورية لتمويل تنفيذ جهودها في سبيل النهوض بالمرأة. وفي هذا الصدد، نأمل ألا تؤثر القيود المتوقعة في الميزانية على القطاعات الاجتماعية للمنظمة، وبخاصة تلك المتصلة بالمرأة والطفل.

وفيما يخص دور الجمعية العامة في متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين، تؤكد تونس مجددا تأييدها الخاص لما يلي: إنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة؛ ومشاركة جميع عناصر المجتمع المدني في الجهود الرامية الى تحقيق أهداف منهاج العمل؛ وإجراء استعراض كل سنتين لتنفيذ المنهاج.

لقد عمل بلدي دائما بإيمان وعزم على النهوض بمركز المرأة، ونحن نود أن نؤكد أن التنمية المستدامة لا يمكن تصور تخفيفها بدون المشاركة الفعالة من جانب المرأة في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي وفي ازدهار المجتمع بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/50/L.46.

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان الآتية من بين مقدميه: اريتريا، وأنغولا، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام، ومدغشقر، ومنغوليا، وموريتانيا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.46.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.46 (القرار ٤٢/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية، الذي يريد التكلم تعليلا لموقفه، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها تعليلا للتصويت أو للمواقف محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الراسي (المملكة العربية السعودية): لقد شارك وفد المملكة العربية السعودية في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/50/L.46 لأننا نؤمن بالدور المركزي الذي تقوم به المرأة في تنمية كل مجتمع. كما نؤمن أيضا بأن أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين هي خطوات في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالنهوض بمركز المرأة في المجتمع.

ومع ذلك، أود أن أشير الى أن بلدي لا يعتبر نفسه ملتزما بأي جزء من تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتنافى مع الشريعة الإسلامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون راغبون في تعليل مواقفهم.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وحتى نساعد الوفود، وزع في القاعة برنامج عمل مؤقت للجمعية العامة يغطي الأسبوع من ١١ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وبرنامج العمل المؤقت الذي وزع توا يتضمن الإضافات والتغييرات المدخلة على برنامج عمل الأسبوع المقبل الذي ورد في الوثيقة A/INF/50/Add.3.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠